المحتويات

صفحة

آية قرآنية ٣
الإهداء ٥
المحتويات ٩

الفصل الأول

التفويض في مصر ١٧
ظاهرة تعدد الشرائع في الدولة الواحدة ٢١
الناحية الأولى ٢٢
الناحية الثانية
موقف المشرع المصري ٢٣
نطاق إعمال المادة ٢٦ مدني مصري ٢٥
الاتجاهات المناهضة ٢٦
الناحية الأولى
الناحية الثانية ٢٧
المادة ٢٦ مدني مصري وضابط الإرادة ٢٨
الفرض الأول ٢٩
الفرض الثاني ٣٠
المادة ٢٦ مدني أمام القضاء المصري ٣١
الناحية الأولى ٣٢
الناحية الثانية ٣٣
الخلاصة ٣٤
قصور المادة ٢٦ وكيفية تفاديه ٣٥
الناحية الأولى ٣٦

Scanned by CamScanner

الناحية الثانية

الفصل الثاني

التفويض في دول المغرب العربي ٣٩

تقسيم

المبحث الأول

التفويض في ليبيا

قبول التفويض في القانون الليبي ٤٠

نطاق التفويض ٤١

أولاً: الاتجاه نحو تقييد التفويض ٤٢

ثانيًا: الاتجاه نحو إطلاق التفويض

ضوابط الإسناد محل التفويض ٤٤

الاتجاه الأول

الاتجاه الثاني ٤٦

قصور المادة ٢٦ مدني ليبي ٤٨

ضابط الإرادة ٥٣

المبحث الثاني

التفويض في تونس

قبول التفويض في القانون التونسي ٥٤

ضوابط الإسناد محل التفويض ٥٥

قصور المادة ٣٣ ٥٧

أولاً: بالنسبة للتعدد الإقليمي ٥٧

ثانيًا: بالنسبة للتعدد الشخصي ٦٠

المبحث الثالث

التفويض في الجزائر

Scanned by CamScanner

قبول التفويض في القانون الجزائري
أولاً: المادة ٢٣ مدني ونوعي التعدد ٦٧
ثانيًا: المادة ٢٣ مدني وضوابط الإسناد المختلفة ٦٨
الحل الواجب الاتباع حل انعدام قواعد الإسناد الداخلية ٧١
أولاً: التعدد الشخصي
ثانيًا: التعدد الإقليمي ٧٢
مشكلة ضابط الجنسية ٧٤
الفصل الثالث
التفويض في دول المشرق العربي
تقسيم ٧٧
المبحث الأول
التفويض في الأردن
قبول التفويض في القانون الأردني ٧٨
نطاق المادة ٢٧ مدني ٧٩
الحل الواجب الإتباع حال انعدام قاعدة الإسناد الداخلية ٨٠
المبحث الثاني
التفويض في سوريا
قبول التفويض في القانون السوري ٨٢
نطاق المادة ٢٨ مدني سوري ٨٤
صعوبة إعمال قاعدة الإسناد الداخلية ٨٨
المبحث الثالث
التفويض في لبنان
قبول التفويض في لبنان ٩٢
نطاق التفويض ٩٤

Scanned by CamScanner

٩٥
أولاً: التفويض والتعدد الشخصي
١٠١
ثانيًا: التفويض وقواعد الإسناد المختلفة
أ- ضابط الجنسية
١٠٢
ب- ضابط الإرادة
١٠٤
ج- الضوابط المكانية
١٠٦
استحالة التفويض
١٠٧
أولاً: استحالة التفويض والتعدد الشخصي
١١٠
ثانيًا: استحالة التفويض والتعدد الإقليمي
١١٤
تقدير الاتجاهات السابقة
أولاً: رفض معيار شريعة العاصمة
١١٦
ثانيًا: رفض معيار شريعة آخر موطن للشخص المعني
١١٧
ثالثًا: رفض الاتجاه القائل بتطبيق قانون القاضي
الفصل الرابع
التفويض في دول الخليج العربي
١١٩
تقسيم
المبحث الأول
التفويض في دولة الكويت
١٢٠
قبول التفويض في القانون الكويتي
١٢٢
عمومية المادة ٧١
أولاً: امتداد المادة ٧١ لحالتي التعدد الشخصي والإقليمي
١٢٣
ثانيًا: امتداد المادة ٧١ لكافة ضوابط الإسناد
١٢٥
استحالة التفويض

Scanned by CamScanner

المبحث الثاني

التفويض في دولة الإمارات العربية المتحدة

قبول التفويض في القانون الإماراتي ١٢٦

مضمون المادة ٢٥ معاملات ١٢٧

نطاق المادة ٢٥ معاملات ١٣٠

أولاً: المادة ٢٥ تشمل التعددين الشخصي والإقليمي

ثانيًا: المادة ٢٥ تشمل جميع ضوابط الإسناد ١٣٢

المادة ٢٥ معاملات وضابط الإرادة ١٣٣

أولاً: الفرض الأول ١٣٤

ثانيًا: الفرض الثاني ١٣٥

ثالثًا: الفرض الثالث ١٣٦

استحالة التفويض ١٣٧

أولاً: التعدد الشخصي ١٣٨

ثانيًا: التعدد الإقليمي ١٣٩

المبحث الثالث

التفويض في دولة قطر

قبول التفويض في القانون القطري ١٤٢

المبحث الرابع

التفويض في دولة اليمن

قبول التفويض في القانون اليمني ١٤٣

Scanned by CamScanner

الفصل الخامس

التفويض في دولة السودان

قبول التفويض في القانون السوداني ١٤٥

الفصل السادس

نتائج الدراسة ١٤٧

Scanned by CamScanner